الأمم المتحدة

UNEP/PP/INC.4/5

Distr.: General
6 May 2024

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
الدورة الرابعة
أوتاوا، 23–29 نيسان/أبريل 2024

تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، عن أعمال دورتها الرابعة

أولاً- مقدمة

1- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القرار 14/5، المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، المعنون "القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً"، إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لبدء عملها خلال النصف الثاني من عام 2022، على أمل استكمال هذا العمل بحلول نهاية عام 2024. وقررت جمعية الأمم المتحدة للبيئة أيضاً أن على لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تضع صكاً دولياً ملزماً قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، قد يتضمن نُهجاً ملزمة وطوعية على السواء، استناداً إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية، مع مراعاة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية، ويشمل الأحكام الواردة في القرار.

2- وتبعاً لذلك، عُقدت الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، في مركز بونتا دل إستي للمؤتمرات والمعارض في بونتا دل إستي، أوروغواي، في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022. وعُقدت الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، في الفترة الممتدة من 29 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023. وعُقدت الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة الممتدة من 13 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وعُقدت الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مركز شو في أوتاوا في الفترة من 23 إلى 29 نيسان/أبريل 2024.

ثانياً- افتتاح الدورة

3- أعلن لويس فاياس فالديفيسو (إكوادور)، رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، افتتاح الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في الساعة 10:20 من يوم الثلاثاء 23 نيسان/أبريل 2024.

4- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد فاياس فالديفيسو، رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛ وإنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وستيفن غيلبولت، وزير البيئة وشؤون تغير المناخ في كندا؛ وجيوتي ماتهور-فيليب، الأمينة التنفيذية للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

5- ورحب السيد فاياس فالديفيسو بالمشاركين وأعرب عن امتنانه لحكومة كندا وشعبها لاستضافة الدورة الرابعة وللدول الأعضاء على ثقتها به وبسلفه كرئيس. وشكر أيضا الأمانة وفريقه على دعمهم. وأثنى على الأعضاء وأصحاب المصلحة للعمل المنجز للتحضير للدورة الرابعة، وقال إن ذلك أظهر التزاما مشتركا بإبرام صك ملزم قانونا يتناسب مع حجم خطر التلوث بالمواد البلاستيكية على صحة الإنسان والبيئة. وأعرب عن أمله في أن يضفي المشاركون على المفاوضات روح اليوم الدولي لأمنا الأرض، الذي احتُفل به عشية الدورة الرابعة وكان بمثابة تذكير سنوي للدفاع عن البيت المشترك الذي هو الأرض، وحمايته ورعايته. وشدد على أن المفاوضات التي أجرتها اللجنة، والتي كانت إظهارا للإيمان بدور التعاون المتعدد الأطراف لتوفير الحلول اللازمة لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، يجب أن تسترشد بالمساءلة والنزاهة، وأن ترتكز على الأدلة العلمية، وأن يتم التعامل معها بتفاؤل. إن بعض المناطق والبلدان والمجتمعات معرضة بشكل خاص للتلوث بالمواد البلاستيكية، الذي لا يعترف بالحدود الوطنية. ولهذا السبب، يجب النظر في نطاق الظروف والقدرات الوطنية لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، والاعتراف بتحديات التنفيذ والتحول والانتقال. ولا ينبغي إيلاء اهتمام أقل بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للوضع الراهن لجميع البلدان، أو للفرص الاقتصادية المحتملة لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية. وشدد على التزامه ببناء فهم مشترك وتحديد مجالات التقارب، وقال إن العالم يعول على المشاركين للوصول إلى صك من شأنه أن يحفز ويوجه العمل والتعاون الدوليين اللازمين لتحقيق مستقبل خال من التلوث بالمواد البلاستيكية.

6- واعترفت السيدة أندرسن في البداية بأن الدورة الرابعة تعقد على الأراضي غير المعترف بها لشعوب أمة أنيشينابي ألغونكوين، وأبرزت أن عامين قد انقضيا منذ أن أعطت جمعية الأمم المتحدة للبيئة، في القرار 14/5، الضوء الأخضر للتفاوض على صك لمعالجة الدورة الكاملة للمواد البلاستيكية. ولوقف التلوث بالمواد البلاستيكية، فإن من الضروري استخدام عدد أقل من المواد البكر والمواد البلاستيكية الإشكالية وتقليل التعرض للمواد الكيميائية الضارة، مع السعي لتحقيق الدورانية. ومن الضروري وجود صك يحقق هذه التغييرات لحماية صحة الإنسان وصحة النظم الإيكولوجية. كما ينبغي أن يضمن الصك انتقالا عادلا وحيزا للقطاع الخاص لكي يزدهر في اقتصاد جديد ومستدام. وقد أُحرز تقدم كبير، ليس فقط في الدورات الثلاث السابقة للجنة، ولكن في الدعم العالمي المتزايد لوضع حد للتلوث بالمواد البلاستيكية. وقد طالب المجتمع المدني، بما في ذلك الشعوب الأصلية والعلماء وجامعي النفايات والجماعات النسائية والمجتمعات المحلية، بالتغيير. وكانت الشركات التي تبتكر منتجات جديدة تطالب بقواعد عالمية واضحة طويلة الأجل. وبدعم من مبادرة التمويل، وقعت زهاء 160 مؤسسة مالية تمثل أصولا بقيمة 15,5 تريليون دولار مؤخرا على بيان التمويل بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية.

7- ويجب على اللجنة في دورتها الرابعة أن تضيق الخيارات الواردة في مشروع النص وأن توافق على ولاية للعمل فيما بين الدورات من أجل وضع الصيغة النهائية للصك في دورتها الخامسة. ومن الأهمية بمكان وضع السياسة الصحيحة والبيئة القانونية، مع قواعد والتزامات ملزمة ونهج "البدء والتعزيز". وبدأت نقاط الالتقاء في هذا المجال آخذة في الظهور: بشأن القضاء على الاستخدامات الإشكالية والتي يمكن تجنبها، مثل المواد البلاستيكية القصيرة العمر الأحادية الاستخدام، مع الاعتراف بالحاجة إلى المواد البلاستيكية لاستخدامات محددة، بما في ذلك التجهيزات الكهربائية والنقل والتشييد وتكنولوجيات الطاقة المتجددة؛ وبشأن إعادة تصميم النظم والمنتجات والتعبئة والتغليف، استنادا إلى المعايير والمبادرات القائمة والعدد المتزايد من المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء وأبطال

السلع الاستهلاكية؛ وبشأن خطط المسؤولية الممتدة للمنتِج، التي يضع عدد متزايد من البلدان تشريعات بشأنها؛ وبشأن التمويل المبتكر للتنفيذ، في كل من القطاعين العام والخاص؛ وبشأن ضمان انتقال عادل، مع تزايد الاتفاق على أن جامعي النفايات يجب أن يكونوا جزءا من الحل من أجل توفير وظائف جديدة ولائقة؛ وبشأن الحاجة إلى معالجة التلوث الموروث؛ وبشأن الحاجة إلى إطار للإبلاغ لضمان إحراز تقدم حقيقي وبناء الثقة من خلال الشفافية. وفيما يتعلق بالأجزاء الأخرى من مشروع الصك، تتفاوت درجة التقارب، بما في ذلك بشأن المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق، ولكنها واثقة من إمكانية إيجاد مسارات موثوقة وقابلة للتنفيذ. وللقيام بذلك، يجب بناء الجسور مع فريق العلوم والسياسات لزيادة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، وهو فريق يجري أيضاً التفاوض بشأن إنشائه، ويجب استخلاص الدروس من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. وختاما، أشارت إلى أن جمعية البيئة قد طلبت إليها، في قرارها 14/5، أن تعقد مؤتمرا دبلوماسيا للمفوضين بغرض اعتماد الصك وفتح باب التوقيع عليه، وحثت المشاركين على التفكير فيما بعد الدورة الخامسة؛ وقالت إنه يمكنهم أن يفخروا بما حققوه، لكن المهمة لم تنجز بعد.

8- وبدأ السيد غيلبولت كلمته بتوجيه الشكر إلى شعوب ألغونكوين على حماية الأرض التي تعقد عليها الدورة الرابعة، والتي هي جزء من أراضيه التقليدية. وفي منتصف القرن العشرين، أصبحت المواد البلاستيكية، التي كانت رخيصة ويمكن التخلص منها، مثالاً للحداثة. وكرر السيد غيلبولت كلمات المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقال إن الثقافة الاستهلاكية التي يمكن التخلص منها قد أوجدت جيلاً مهملاً، يجب الآن التخلص منه هو نفسه. فالحلول المعجزة غير موجودة، وإعادة التدوير أو الحظر أو الابتكار وحده لن يحقق ما هو مطلوب. وهناك حاجة إلى توافق عالمي جديد في الآراء للقضاء على النفايات البلاستيكية المكلفة وغير الفعالة والضارة. ويجب معالجة الدورة الكاملة للمواد البلاستيكية والتلوث، من الإنتاج إلى التصميم والإزالة. ويمثل الصك قيد التفاوض خطوة أخرى نحو الاستدامة، بعد اتفاق باريس لعام 2015 وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي لعام 2022. ويجب أن يتضمن الصك القضاء على النفايات الإشكالية والمنتجات التي يمكن تجنبها والمواد الكيميائية المثيرة للقلق أو تقييدها، فضلا عن وضع أهداف ومعايير للتصميم من أجل التمكين من إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. ويجب أن تكون حماية صحة الإنسان في صميم الصك، ويجب أن تتبع قرارات اللجنة التطور الجوهري للعلم بشأن المشاكل الناجمة عن انتشار المواد البلاستيكية. وستبذل كندا قصارى جهدها لتعزيز اتفاق طموح وفعال، وستستثمر 10 ملايين دولار إضافية في الشراكة العالمية للعمل بشأن المواد البلاستيكية، على أمل البناء على الشراكات الستة عشر القائمة مع البلدان النامية. كذلك ستساهم كندا بمبلغ 5 ملايين دولار في برنامج الاقتصاد الأزرق التابع للبنك الدولي. لقد أتيحت للمشاركين فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل لصياغة صك طموح وفعال. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاستماع إلى جميع الأصوات، وهذا هو السبب في أن حكومة بلده تستضيف يوم الشراكات، وهو حدث جانبي يهدف إلى إيجاد مجال مفتوح يمكن فيه التعبير عن وجهات نظر متنوعة، ولا سيما آراء مجتمعات السكان الأصليين، الذين هم في الخطوط الأمامية للتلوث بالمواد البلاستيكية وغالبا ما يتم تهميشهم، وآراء الشباب الذين سيرثون نفايات الجيل الحالي.

9- وبدأت السيدة ماتهور–فيليب كلمتها بالاعتراف بأن الدورة الرابعة تعقد على الأراضي القبلية لشعوب ألغونكوين. وشكرت حكومات إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا (مملكة –)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، فضلاً عن المفوضية الأوروبية، على مساهماتهما السخية دعما لعمل اللجنة. ورحبت بالرئيس الجديد وشكرت أعضاء المكتب على توجيهاتهم والأمانة على عملها، فضلا عن الزملاء من كامل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مختلف شُعَب برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وأشارت إلى أن التقدم المحرز في المفاوضات حتى الآن يجسد تعددية الأطراف في أفضل حالاتها وأنه ينبغي توقع التحديات، وأنه لا ينبغي ترك القرارات والمحادثات الصعبة حتى اللحظة الأخيرة، وحثت المشاركين على الوصول إلى نص أقرب ما يكون إلى الاتفاق النهائي المنشود.

ثالثاً- انتخاب أعضاء المكتب

10- أُبلغت اللجنة بأنه لا يُتوقع انتخاب أعضاء المكتب في الدورة الحالية.

رابعاً- المسائل التنظيمية

ألف- اعتماد النظام الداخلي

11- أشار الرئيس، عند تقديمه لهذا البند الفرعي، إلى أنه وفقا لمقرر لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الأولى، فإن مشروع النظام الداخلي، بصيغته الواردة في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/2، سينطبق على أعمالها بصفة مؤقتة إلى حين اعتماده، باستثناء النص الوارد بين قوسين في المادة 37.

12- وأشار أيضاً إلى أن اللجنة قررت، في دورتها الثانية، اعتماد بيان تفسيري يتعلق بالفقرة 1 من المادة 38 من مشروع النظام الداخلي، أُدرج في مذكرة الأمانة المرفقة بمشروع النظام الداخلي.

13- وأشار إلى اعتقاده بأن اللجنة ستواصل العمل بروح من التعاون وتوافق الآراء، وبيّن أن مشروع النظام الداخلي سيظل ساريا على عمل اللجنة على أساس مؤقت، على النحو الذي تقرر في دورتها الأولى، وأن اللجنة ستواصل مراعاة البيان التفسيري المعتمد في دورتها الثانية.

14- وردا على طلب من أحد الممثلين بغرض الطمأنة بعدم الاحتجاج بالفقرة 1 من المادة 38 قبل اعتماد النظام الداخلي بصورة رسمية، كرر الرئيس التزامه بإجراء المناقشات بروح من التعاون وتوافق الآراء، مشيرا إلى أنه يعول على جميع الأعضاء لإظهار هذه الروح من خلال المشاركة في الدورة دون اللجوء إلى الفقرة 1 من المادة 38.

باء- إقرار جدول الأعمال

15- أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/PP/INC.4/1):

1- افتتاح الدورة.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- المسائل التنظيمية:

(أ) اعتماد النظام الداخلي؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم الأعمال؛

(د) مواعيد وأماكن انعقاد الدورات اللاحقة؛

(هـ) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة.

4- إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

5- مسائل أخرى.

6- اعتماد تقرير الدورة.

7- اختتام الدورة.

جيم- تنظيم الأعمال

16- وافقت لجنة التفاوض الحكومية الدولية على تنظيم أعمالها على النحو المبين في مذكرة السيناريو للدورة (UNEP/PP/INC.4/4)، والبرنامج المقترح المتاح على الموقع الشبكي للدورة، وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في توجيهات الرئيس بشأن الإنشاء المقترح لأفرقة الاتصال وولايتها المتاحة على الموقع الشبكي للدورة.

دال- مواعيد وأماكن انعقاد الدورات اللاحقة للجنة التفاوض الحكومية الدولية

17- أشار الرئيس إلى أن اللجنة كانت قررت، في دورتها الثالثة، عقد دورتها الخامسة في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024. وأشار أيضا إلى أن حكومات إكوادور وبيرو ورواندا والسنغال قدمت عروضا في الدورة الأولى للجنة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين المكلف بموجب القرار 14/5 في منتصف عام 2025، وأن حكومتي بيرو ورواندا قدمتا عرضا في الدورة الثالثة للجنة بالاشتراك في استضافة المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين.

18- وأبلغت الأمينة التنفيذية اللجنة بأن حكومة جمهورية كوريا اقترحت عقد الدورة الخامسة للجنة ويوماً واحداً من المشاورات الإقليمية في بوسان، جمهورية كوريا، خلال الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024. وقد تم الاتفاق على التواريخ بعد دراسة متأنية للجدول الزمني للجنة والجدول الزمني للهيئات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. وعملت الأمانة بتعاون وثيق مع حكومة جمهورية كوريا لتنسيق الدورة الخامسة للجنة، ومن المتوقع أن ترسل الدعوات في غضون الأسابيع المقبلة.

19- وقالت ممثلة جمهورية كوريا إن بلدها ملتزم بدعم عملية لجنة التفاوض الحكومية الدولية والاقتصاد الدائري من خلال إنشاء صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية بحلول نهاية عام 2024. وقالت إن بلدها سيوفر بيئة شاملة وبناءة للدورة الخامسة، مع توفير التسهيلات اللازمة لإجراء مفاوضات فعالة والمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة. ويتمتع مركز بوسان للمعارض والمؤتمرات، الذي عُقدت فيه الدورة الخامسة، بسجل حافل في استضافة المؤتمرات الدولية والاجتماعات الرفيعة المستوى، كما أنه يقع في موقع ملائم في قلب بوسان مع سهولة الوصول إلى الفنادق ووسائل النقل. وتتطلع جمهورية كوريا بفارغ الصبر إلى الترحيب بجميع المشاركين في بوسان في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

20- وأشار ممثل رواندا إلى الاقتراح المشترك الذي تقدم به بلده وبيرو لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين في كيغالي ومؤتمر "العمل المبكر" في ليما، نظراً للحاجة إلى شراكة عالمية لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية. وأشار ممثل بيرو إلى أن الاقتراح يمثل حلاً وسطاً واضحاً أتاح تعزيز التعاون الدولي وتوحيد الجهود العالمية بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. وينبغي النظر في توقيت ومكان انعقاد المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين، بهدف التمكين من اتخاذ الترتيبات اللوجستية والمتعلقة بالميزانية بكفاءة. وذكرت ممثلة السنغال بأن بلدها لا يزال مرشحا أيضا لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين. كما سلّط ممثل إكوادور الضوء على ترشيح بلده لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين في جزر غالاباغوس، وهو موقع تراث عالمي كان بمثابة نموذج للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، والذي هو مهدد بشكل متزايد بسبب التلوث بالمواد البلاستيكية الذي غالبا ما يكون مصدره بلدان أخرى. ومع ذلك، وقبل اتخاذ هذا القرار، ينبغي التركيز على التحدي الحالي المتمثل في التوصل إلى اتفاق طموح.

هاء- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة

21- أشار الرئيس إلى أنه وفقا للمادة 3 من مشروع النظام الداخلي الذي يطبق على عمل اللجنة على أساس مؤقت، دعيت اللجنة إلى استعراض مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة، على النحو الوارد في ورقة غرفة اجتماعات عممتها الأمانة.

22- واقترح أحد الممثلين تعليق الدورة الرابعة للجنة، على أن تُستأنف في جزء إضافي ثانٍ من الدورة قبل انعقاد الدورة الخامسة، من أجل إحراز تقدم بهدف اختتام العمل بحلول نهاية عام 2024. وقال عدد من الممثلين إنهم لا يرون أنه من الممكن عقد جزء إضافي ثانٍ من الدورة.

23- ووافقت اللجنة على إحالة مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة بصيغته الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات إلى اللجنة للنظر فيه وربما اعتماده في دورتها الخامسة.

واو- الحضور

24- حضر الدورة ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإسواتيني، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وجامايكا، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر كوك، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودولة فلسطين، ودومينيكا، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، ونيوي، والهند، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

25- وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن الاتحاد الأوروبي.

26- ومُثلت المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية بصفة مراقب: مصرف التنمية الآسيوي، ومركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنوع البيولوجي، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، ومعهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، ومرفق البيئة العالمية، وغرفة التجارة الدولية، والشبكة الدولية للخيزران والروطان، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصائد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة البلدان المصدرة للنفط، والبنك الدولي.

27- ومُثلت هيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية بصفة مراقب: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأمانة الأوزون، وأمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد

الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

28- ومُثل أيضاً ما مجموعه 459 منظمة غير حكومية بصفة مراقِب. وترد قائمة المشاركين في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/INF/5.

خامساً- إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية

29- لدى تقديم هذا البند، استرعى الرئيس الانتباه إلى مشروع النص المنقح للصك الدولي الملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية (UNEP/PP/INC.4/3)، مذكرا بأن اللجنة كانت قد اتفقت في دورتها الثالثة على أن يكون مشروع النص المنقح نقطة البداية والأساس للمفاوضات بشأن النص في الدورة الحالية، مع عدم الإخلال بحق أي عضو في اقتراح إضافات أو حذف أو تعديلات أثناء المفاوضات في الدورة الرابعة.

30- واسترعى الرئيس الانتباه كذلك إلى مذكرات الأمانة بشأن علم التلوث بالمواد البلاستيكية (UNEP/PP.INC.4/INF/1) ولمحة عامة عن التمويل القائم المتاح حاليا لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية من خلال ترتيبات التمويل الدولية (UNEP/PP/INC.4/INF/2)، وكلاهما تم تحديثه للدورة الحالية.

31- وفيما يتعلق بمشروع النص المنقح للصك الدولي الملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، أشارت ممثلة الأمانة إلى أن اللجنة كانت قد طلبت، في دورتها الثالثة، إلى الأمانة أن تجمع في مشروع نص منقح واحد النصوص المدمجة التي قدمها فريقا الاتصال 1 و2 خلال تلك الدورة والوثيقة الختامية لفريق الاتصال 3، مع توحيد التنسيق وتصحيح أي أخطاء مطبعية، دون إجراء أي تغييرات جوهرية على المحتوى. وقد صيغ مشروع النص المنقح وفقا لمخطط نص المسودة الأوّلية، بناء على طلب اللجنة، وأُدخل عدد محدود من الإضافات، وأشير إلى ذلك بوضوح، بغرض عكس المدخلات التي حذفت من الوثائق الختامية السابقة. علاوةً على ذلك، لاحظت الممثلة أن الخيارات المبينة في مشروع النص المنقح لم تُعرض بأي ترتيب للأولوية وأن قائمة بالمرفقات المحتملة، وكذلك نص مشاريع المرفقات المتعلقة ببعض الخيارات المحددة في مشروع النص المنقح، قد أدرجت دون المساس بأي قرار قد تتخذه اللجنة فيما يتعلق بإدراجها في الصك المقبل.

32- وفي الجلسة العامة الثالثة، التي عُقدت في 26 نيسان/أبريل 2024، قدم الرئيس معلومات محدثة عن مشاوراته بشأن العمل الذي يمكن القيام به فيما بين الدورتين الرابعة والخامسة. وفي هذا الصدد، قال إنه يُجري مشاورات مع الأعضاء، بما في ذلك بشأن وضع الطرائق المقترحة والمحتوى المقترح لأي عمل فيما بين الدورات، ومع الرؤساء المشاركين لفريقي الاتصال والميسرين المشاركين للأفرقة الفرعية، الذين سيوجهون انتباهه إلى مسائل محددة تتعلق بالعمل فيما بين الدورات عند نشوئها. وقال إنه سيبقي الأعضاء على علم بالتقدم المحرز في هذا الشأن.

33- واسترعى الرئيس أيضا انتباه اللجنة إلى مذكرة السيناريو الواردة في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/4، مذكرا بأنه اقترح إنشاء فريق صياغة قانونية في الدورة الرابعة لاستعراض أي عناصر من مشروع نص الصك تحيلها إليها اللجنة، من أجل ضمان سلامة النص من الناحية القانونية وتقديم توصيات بشأن الصياغة إلى اللجنة للنظر فيها. ولن ينظر فريق الصياغة القانونية هذا في مسائل السياسة العامة، وستحال إلى اللجنة أي مسائل تتعلق بالسياسة العامة يحددها أثناء عمله. وعقب مشاوراته، اقترح أن تنشئ اللجنة فريق صياغة قانونية مفتوح العضوية في جلستها العامة التي ستعقد يوم الاثنين، 29 نيسان/أبريل. وستعين اللجنة أيضا رئيسين مشاركين لفريق الصياغة القانونية المفتوح العضوية. وسيتألف فريق الصياغة القانونية المفتوح العضوية، الذي سيبدأ عمله في الدورة الخامسة، من خبراء قانونيين يحددهم الأعضاء. وسيدعى كل عضو إلى تحديد خبير قانوني واحد، وينبغي للأعضاء الراغبين في ذلك تقديم المعلومات ذات الصلة إلى الأمانة بحلول 1 آب/أغسطس 2024. وستتيح الأمانة بعد ذلك على

الموقع الشبكي للجنة قائمة الخبراء القانونيين المحددين المتوقع مشاركتهم في الفريق خلال الدورة الخامسة. ونظرا لطبيعة الفريق، ستقتصر المشاركة في اجتماعاته على الأعضاء فقط. وأعرب أحد الممثلين، متحدثا باسم مجموعة من البلدان، عن تأييده للاقتراح الذي أوجزه الرئيس.

34- وشدد عدة ممثلين على أهمية العمل فيما بين الدورات الذي يتعين إنجازه قبل الدورة الخامسة. وقال أحد الممثلين إن مجالات تركيز هذا العمل ينبغي تشمل آلية مالية مخصصة للصك المقبل. وقال ممثل آخر إنه ينبغي إجراء المناقشات كجزء من العمل فيما بين الدورات من أجل السماح بإعداد وثائق عالية الجودة.

ألف- البيانات

35- استمعت لجنة التفاوض الحكومية الدولية إلى بيانات قدمها ممثلو المجموعات الإقليمية ومجموعات البلدان الأخرى.

36- وكرر الممثل الذي تحدث باسم دول آسيا والمحيط الهادئ تأكيد الالتزام السياسي لتلك الدول بالعملية الحالية ورحب بمشروع النص المنقح كأساس للمفاوضات في الدورة الحالية. علاوةً على ذلك، قال إن المفاوضات ينبغي أن تعطي الأولوية للعناصر الواردة في القرار 14/5، وينبغي أن تكون شاملة وقائمة على توافق الآراء. ومن المهم الاعتراف بالاختلافات في الظروف والقدرات والنهج الوطنية لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية في جميع أجزاء الصك المقبل، بما في ذلك إتاحة وقت كاف للانتقال داخل البلدان والأسواق. ومن المهم أيضا تحديد الأنشطة والثغرات ذات الصلة فيما يتعلق بالصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة من أجل تحقيق التكامل وسد الثغرات وتجنب ازدواجية الجهود. ويجب أن يكون في صميم الصك المقبل نهجٌ دائري للتلوث بالمواد البلاستيكية يأخذ في الاعتبار الدورة الكاملة للمواد البلاستيكية ويعالج التلوث القديم والحالي والمستقبلي، مدعوما بعناصر مثل تحسين تصميم المنتج وأدائه، والإدارة السليمة بيئياً للنفايات. وينبغي أن تكون المناقشات المتعلقة بالالتزامات الأساسية للدول بموجب الصك المقبل مصحوبة بالنظر في وسائل التنفيذ، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية والتقنية المناسبة والكافية في الوقت المناسب وطرائق نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة. وستحتاج البلدان النامية أيضا إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية من أجل الوفاء بالالتزامات القانونية للصك المقبل. وفي الختام، شدد على أهمية التوصل إلى قرار بشأن العمل فيما بين الدورات، مع احترام عملية التفاوض أثناء الدورة أيضا، لأن من شأن العمل الفعال فيما بين الدورات أن يؤدي إلى فهم أفضل بين الأعضاء للقضايا المعلقة ومواصلة التركيز على الأهداف الرئيسية للصك المقبل.

37- ورحبت الممثلة، التي تحدثت باسم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، بمشروع النص المنقح للصك، مشيرةً إلى أنه يعكس الآراء والمواقف التي أعربت عنها اللجنة، ودعت إلى إنشاء أفرقة الاتصال والأفرقة الفرعية المقترحة دون تأخير من أجل السماح بمواصلة المفاوضات. ورحبت أيضا باقتراح إنشاء فريق صياغة قانونية. وشددت على أن الصك ينبغي أن يعكس المبادئ الرئيسية للقانون البيئي الدولي، بما في ذلك مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، فضلا عن الانتقال العادل، بما في ذلك الانتقال الشامل لجامعي النفايات؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها كمبدأ توجيهي شامل؛ والمنظور الجنساني؛ والمساواة بين الأجيال؛ وعدم التمييز ؛ والوصول إلى المعلومات والشفافية والمساءلة؛ والاتساق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة؛ واستخدام أفضل العلوم المتاحة والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية. وفيما يتعلق بالتعاريف، قالت إن منطقتها تؤيد إدراج المصطلحات الضرورية للغاية لتوفير الوضوح بشأن الالتزامات وتيسير التنفيذ. ويلزم إحراز تقدم بشأن الأحكام المتعلقة بالبوليمرات والمواد الكيميائية المثيرة للقلق والمنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها، وتحديد المعايير العالمية لوضع القوائم الأولية ووسائل التنفيذ، وكلها تتطلب عملا رسميا شاملا فيما بين الدورات. وينبغي أن تكون أفضل العلوم المتاحة محوريةً أثناء وضع الصك المقبل وحالما يدخل حيز النفاذ، وفي هذا الصدد سيكون إنشاء هيئة فرعية علمية وتقنية متعددة التخصصات أمرا بالغ الأهمية. وهناك حاجة أيضا إلى آلية مالية قوية مخصصة مزودة بموارد مالية جديدة وإضافية وبناء القدرات وبرامج المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا لدعم التنفيذ

بفعالية. وسلمت بقيمة المراكز الإقليمية ودون الإقليمية لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية وبروتوكولاتها ومراكز عملها المعنية بالمواد البلاستيكية، ودعت إلى استخدام المراكز القائمة لدعم فعالية الصك المقبل، وتعزيز تقديم المساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي وتعزيز التنسيق والتعاون والتآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. وفي الدورة الحالية، تلتزم بلدان منطقتها بالعمل بشكل بناء مع جميع أصحاب المصلحة من أجل إحراز تقدم كبير في وضع الصك المقبل.

38- وأكدت الممثلة التي تحدثت باسم الدول الأفريقية من جديد التزام المنطقة بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة ودعمها للتدابير الرامية إلى تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين للبوليمرات البلاستيكية الأولية والقضاء على البوليمرات والمواد الكيميائية والمنتجات والتطبيقات الإشكالية المحددة المثيرة للقلق، مع التشديد على الحاجة إلى تطبيق مبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وقد دعت المنطقةُ إلى تصميم للمنتجات يمكِّن من اتباع نهج دورة كاملة لمنع التلوث بالمواد البلاستيكية، وتدابير تضمن الشفافية والكشف عن المعلومات على طول كامل سلسلة القيمة للمواد البلاستيكية. إن بلدان المنطقة على دراية باحتمال فقدان الوظائف وسبل العيش وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتنفيذ الصك المقبل، وبالتالي دعت إلى النظر في الظروف والأولويات الوطنية لضمان انتقال عادل ومنصف وشامل، مع إيلاء اعتبار خاص للمجتمعات الضعيفة مثل جامعي النفايات. وفيما يتعلق بإدارة النفايات، ينبغي أن يعطي الصك الأولوية لمنع إنتاج النفايات والحد منها على إعادة التدوير والتخلص منها وأن يتضمن تدابير لضمان إدارة سليمة بيئيا للنفايات على طول كامل سلسلة القيمة للمواد البلاستيكية ودورة تلك المواد. وبالنظر إلى أن أفريقيا أصبحت الوجهة المفضلة للتجار غير القانونيين في نفايات المواد البلاستيكية، فإن الدول الأفريقية تود أن ترى الصك المقبل يعالج الاتجار غير المشروع بنفايات المواد البلاستيكية ورميها. أما فيما يتعلق بالآلية المالية، فإنها تحبذ إنشاء صندوق جديد مخصص متعدد الأطراف وتدعو القطاع الخاص إلى إظهار المسؤولية والشفافية والمشاركة والانخراط من خلال المساهمات في الصندوق. كذلك تدعو الأطراف إلى تعزيز الإجراءات التي من شأنها تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الدائري. وينبغي أن ينص الصك المقبل على نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية وبناء القدرات لضمان التنفيذ الفعال وتعزيز تبادل المعلومات والمعارف والتعاون والتنسيق الدوليين استنادا إلى أفضل العلوم المتاحة. وفي الختام، كررت الإعراب عن رغبة المنطقة في أن ترى أمانة الصك المقبل مستضافةً في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونقلت عرض المنطقة لرئاسة فريق الصياغة القانونية المقترح.

39- وأعربت الممثلة التي تحدثت باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية عن شكرها فيما يخص مشروع النص المنقح والاجتماعات التحضيرية التي سمحت للأعضاء بتبادل الآراء بشأن المسائل الرئيسية. وكررت تأكيد التزام الدول الجزرية الصغيرة النامية بالعملية الحالية، لا سيما وأن الصك المقبل سيؤدي دورا محوريا في معالجة أزمة بيئية تؤثر بشكل غير متناسب على تلك الدول. وينبغي أن يكون الصك المقبل طموحا وفعالا ومنصفا، وأن يستند إلى نهج الدورة الكاملة إزاء التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، وأن يكون مدعوما بوسائل تنفيذ جديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك آلية مالية قوية تسمح بالانتقال العادل وتوفر الأولوية في الحصول على الموارد، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولن يكون الصك المقبل فعالا إلا إذا نص على تنظيم شامل لاستخدام المواد الكيميائية والبوليمرات الخطرة والإشكالية والتي يمكن تجنبها في إنتاج المواد البلاستيكية، بما في ذلك المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة الأحادية الاستخدام. وينبغي النظر في التعاون والتنسيق مع الأطر والاتفاقيات القائمة ذات الصلة، وسيكون من الضروري وضع معايير منسقة عالميا في المجالات الرئيسية لضمان أن يكون الصك المقبل طموحا بما فيه الكفاية. ومن أجل الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية، فإن معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية في البيئة البحرية، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج الحدود الوطنية، أمر بالغ الأهمية. وانتقلت الممثلة إلى العمل فيما بين الدورات، فأشارت إلى أن هذا العمل ينبغي أن يكون رسميا وسيكون حيويا لنجاح العملية الحالية. وفيما يتعلق

بالعمل في الدورة الحالية، دعت إلى إصدار تعليمات وولايات واضحة وشفافة لأفرقة الاتصال وأي أفرقة فرعية، من أجل دعم الوفود الأصغر حجما على وجه الخصوص.

40- وقال الممثل الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأيضا باسم أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا ومقدونيا الشمالية، إن هناك حاجة إلى زيادة الزخم السياسي في المفاوضات النهائية بشأن اتفاق يعالج الدورة الكاملة للمواد البلاستيكية لمكافحة الآثار البيئية والصحية السلبية للتلوث بالمواد البلاستيكية. إن تحول النموذج الفكري، لا سيما في سلسلة القيمة الأولية، ضروري لإنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها بشكل مستدام. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد لبدء العمل بشأن مشروع النص لتعزيز تقارب الآراء وإحراز تقدم نحو الهدف المشترك المتمثل في القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية. وينبغي تناول جميع أجزاء مشروع النص خلال الدورة الحالية للتمكين من الانتهاء من المفاوضات بحلول نهاية عام 2024، على النحو المتوخى في القرار 14/5، وينبغي أن تفضي المناقشات أيضا إلى اتفاق بشأن العمل الهادف والشامل والرسمي فيما بين الدورات، وإنشاء فريق صياغة قانونية بولاية واضحة.

41- ورحب الممثل، الذي تحدث باسم الـ 14 دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة المحيط الهادئ، بمشروع النص المنقح للصك، قائلا إنه يعكس مدخلات الوفود ويوفر أساسا جيدا للمفاوضات. وقد سافر مندوبو دول منطقته بعيدا للعمل مع الآخرين من أجل صياغة صك فعال وطموح للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية ومنع المزيد من الضرر لجزرهم، التي تكافح اقتصاداتها تحت التأثير المترابط للتلوث بالمواد البلاستيكية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ومن الأمور الحيوية للتنفيذ الفعال التعاون الفعال والتدابير الملزمة قانونا والدعم من خلال مجموعة تمويل شاملة مزودة بوسائل تنفيذ ملائمة. ولا يمكن حل أزمة التلوث بالمواد البلاستيكية من خلال التدابير في المرحلة النهائية وحدها، وبالتالي يجب أن يضمن الصك المقبل انخفاضا شاملا في المواد البلاستيكية والقضاء على الإضافات الكيميائية الضارة، وأن يتضمن تدابير قوية للشفافية والإفصاح. وينبغي استخدام مصادر مختلفة للمعلومات، بما في ذلك المعارف التقليدية وأفضل العلوم المتاحة، لفهم آثار التلوث بالمواد البلاستيكية، الذي ينبغي بدوره أن يسترشد به في الإجراءات المتخذة بموجب الصك. إن الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة قد تميزها ولكنها لا تقلل من قدرتها على المشاركة على قدم المساواة في السعي إلى تحقيق نتائج مفيدة متبادلة. وشدد على أن الطابع الوقائي والمتجاوب للتدابير القانونية الواردة في الصك سيكون ذا أهمية أساسية مع استمرار البلدان في التخفيف من حدة الأزمات البيئية والمناخية الدولية والتكيف معها. وفيما يخص الدورة الحالية، تؤيد الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ طريقة العمل المقترحة. وأعربت هذه الدول عن تطلعها إلى مواصلة المناقشة في أفرقة اتصال وأفرقة فرعية في أقرب وقت ممكن، فضلا عن إضفاء الطابع الرسمي على برنامج عمل لما بين الدورات. وفي حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ملتزمة بحل المسائل بتوافق الآراء إلى أقصى حد ممكن، فإنها ترى أن من المهم أن تتمكن اللجنة من اتخاذ إجراءات حاسمة.

42- وقالت الممثلة التي تحدثت باسم هيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا إن البلدان الأعضاء في الهيئة لا تزال ملتزمة بإجراء مفاوضات بناءة بشأن صك طموح وفعال بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. إن التصدي للتلوث العابر للحدود الناجم عن نفايات المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة أمر بالغ الأهمية، وكذلك ضمان التخفيف من حدة التلوث والنهوض بدورانية المواد البلاستيكية. علاوةً على ذلك، ينبغي أن يكون الصك شاملا وعمليا وقائما على الأدلة العلمية، مع السماح في الوقت نفسه بجداول زمنية معقولة للانتقال بالنسبة للصناعات. وينبغي إجراء تقييمات علمية واجتماعية واقتصادية، تراعي المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وتيسر التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا. وينبغي أن تتلقى البلدان الدعم من أجل التنفيذ الفعال للصك المقبل وتعزيز خطط العمل الوطنية. ويتطلب إحراز تقدم ملموس التمويل، كما أن إشراك أصحاب المصلحة المتعددي القطاعات أمر أساسي للتعاون وتبادل المعارف. إن الرؤية العالمية المكرسة في الصك المقبل أساسية، وينبغي أن تستند إلى الآليات الإقليمية القائمة. وتتطلع البلدان الأعضاء في الهيئة إلى ترتيبات مستدامة وفي الوقت المناسب لبناء القدرات والمساعدة المالية والتقنية والتعاون الدولي، ولا سيما بالنسبة للدول ذات الموارد المحدودة.

43- وشدد الممثل الذي تحدث باسم تحالف الطموح العالي للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية على أهمية الأدلة العلمية القائمة بخصوص الآثار السلبية للتلوث بالمواد البلاستيكية على البيئة وصحة الإنسان؛ والنهج التحوطي؛ وقرار الجمعية العامة 300/76، المؤرخ 28 تموز/يوليه 2022 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛ وحماية حقوق الإنسان لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة عبر دورة المواد البلاستيكية. ويلزم وضع قواعد عالمية مشتركة ملزمة قانونا وتدابير رقابة تستند إلى أفضل العلوم المتاحة للحد من استهلاك وإنتاج البوليمرات البلاستيكية الأولية إلى مستويات مستدامة؛ وإزالة أو تقييد المنتجات البلاستيكية والبوليمرات البلاستيكية والمواد الكيميائية المثيرة للقلق غير الضرورية والتي يمكن تجنبها والإشكالية؛ ووضع معايير أو متطلبات عالمية للمنتجات، بما في ذلك الديمومة وإعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة التدوير؛ وضمان اقتصاد دائري آمن للمواد البلاستيكية يحمي البيئة وصحة الإنسان؛ وتحقيق الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية؛ والقضاء على إطلاق المواد البلاستيكية في الهواء والماء والأرض؛ ومعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية والقضاء عليه حيثما أمكن باستخدام أفضل التقنيات والممارسات البيئية المتاحة. وهناك حاجة إلى معلومات موثوقة عبر كامل سلسلة قيمة المواد البلاستيكية وتدابير وأحكام ملزمة بشأن الشفافية ووضع العلامات والرصد والإبلاغ عبر كامل دورة المواد البلاستيكية، بما في ذلك نوع وكميات البوليمرات وتركيبة المواد والمنتجات البلاستيكية، وبما في ذلك المواد الكيميائية، وكذلك وضع العلامات عبر سلاسل قيمة المواد البلاستيكية لضمان المساءلة وإثراء العمل، مع حماية المعلومات التجارية السرية التي لا تتعلق بصحة وسلامة البشر والبيئة. وسلط الممثل الضوء على الحاجة إلى تعبئة الموارد اللازمة من جميع المصادر، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة، المحلية والدولية، وقال إن أعضاء التحالف مستعدون لمناقشة أنسب الآليات لضمان تمويل كافي وحَسَن التوقيت يكون متاحاً بسهولة ومتكرراً ويمكن التنبؤ به من أجل التنفيذ، ودعا إلى اتخاذ وسائل تنفيذ طموحة وفعالة، مع التسليم بأنه ينبغي لجميع البلدان من حيث المبدأ أن توفر موارد محلية لأنشطتها الوطنية. إضافةً إلى ذلك، دعا إلى مواءمة التدفقات المالية والسياسات لتنفيذ إجراءات على أرض الواقع، والقضاء على الحوافز الضارة التي تعمل ضد الهدف المتمثل في القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية.

44- وقالت الممثلة التي تحدثت باسم مجموعة من البلدان متشابهة التفكير إنه تمشيا مع ولاية قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، ينبغي تنقيح مشروع النص ليصبح وثيقة موجزة وقابلة للتنفيذ، عن طريق مفاوضات فعالة تستند إلى مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة وإلى التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تأخذ زمام المبادرة في معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، ودعم البلدان النامية من خلال المساعدة المالية والتكنولوجية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، ويجب أن يعترف أي إطار للسياسة العامة بالظروف الوطنية. وينبغي أن تكون المناقشات مركزة وبناءة وشاملة، وأن تسترشد بمبادئ الانتقال إلى الممارسات المستدامة والحلول المنصفة لإدارة النفايات. إن مبدأ التكامل أساسي أيضا في التفاوض بشأن الصك المقبل، مع تجنب الازدواجية والاستفادة من الأطر الدولية القائمة. وعلى الرغم من الحاجة إلى الانسجام، يجب عدم المساس بنوعية الاتفاق ومضمونه أثناء المفاوضات. ويلزم إحراز تقدم ملموس لإرساء الأساس لدورة خامسة ناجحة ولصك يعكس الالتزام المشترك بالتنمية المستدامة. وأكدت الممثلة من جديد التزام المجموعة الثابت بتلك العملية.

45- وقال الممثل الذي تحدث باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية إن البلدان الأعضاء في المجلس ملتزمة بضمان نجاح الاجتماع الحالي وتنفيذ القرار 14/5. وبغية ضمان المعاملة المتساوية لجميع المواضيع، ينبغي عدم عقد أكثر من جلسة موازية واحدة خلال الدورة الحالية. وينبغي بناء توافق في الآراء من خلال فهم متبادل للآراء المتباينة، بغية إرساء ممارسات أكثر استدامة اقتصاديا وبيئيا، مع الاعتراف بالحقائق الاقتصادية والقدرات الوطنية لجميع البلدان. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تخضع البلدان النامية لأي عبء مالي إضافي. إن دعم البحث العلمي والابتكار أمر أساسي. وينبغي أن يشمل العمل فيما بين الدورات إعطاء الأولوية للاقتصادات البديلة ونظم إدارة النفايات، وينبغي تقاسم المعارف، ولا سيما الخبرة في مجال حظر المواد البلاستيكية. وينبغي أن تلتقي جهود جميع الدول الأعضاء حول صك ملزم قانونا، يتقيد بالأحكام الواردة في القرار 14/5.

46- وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو 17 عضواً بشأن البند 4 من جدول الأعمال يرد موجز لها أدناه، وكذلك ممثلو 16 مراقباً. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة للبيانات التي أدلى بها الأعضاء والمراقبون، عند تقديمها، على الموقع الشبكي للدورة.

47- وفيما يتعلق بالمبادئ التي ينبغي أن يستند إليها الصك المقبل، استرعى عدة ممثلين الانتباه إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وشدد العديد من الممثلين على أهمية مراعاة الظروف والقدرات الوطنية. وأشار عدة ممثلين إلى أنه، تمشيا مع مبدأ ريو 12، من الحيوي ألا تشكل أي تدابير للسياسة التجارية بموجب الصك المقبل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييدا مقنعا للتجارة الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، وشدد أحد الممثلين على أهمية ضمان أن يكون الصك المقبل متمشيا مع تشريعات منظمة التجارة العالمية. وأشار الممثلون أيضا إلى الحاجة إلى انتقال عادل؛ ونهج يركز على صحة الإنسان وحماية البيئة والتنمية المستدامة؛ وإدماج المعارف التقليدية والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية؛ ونهج الاقتصاد الدائري؛ وحماية وتمكين جميع العاملين في سلسلة قيمة المواد البلاستيكية، ولا سيما جامعي النفايات.

48- وفيما يتعلق بنطاق الصك المقبل، شدد العديد من الممثلات على أهمية البقاء بحزم ضمن ولاية القرار 14/5، وأشار عدد منهن أيضا إلى أن أهداف الصك ينبغي أن تكون قابلة للتحقيق وفعالة وواقعية، وأنه ينبغي أن تكون هناك إمكانية لتعزيز الصك في المستقبل، مع مراعاة أهمية احترام اتخاذ القرارات المستقلة من جانب كل بلد والقدرات المختلفة فيما بين البلدان فيما يخص إدارة التلوث بالمواد البلاستيكية. وأعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم لاتباع نهج تعاوني وطوعي ينطلق من القاعدة في تنفيذ الصك. غير أن ممثلين آخرين أشاروا إلى أهمية الطموح العالي فيما يتعلق بالصك المقبل.

49- وأشار عدد من الممثلات إلى أن المواد البلاستيكية مواد لا غنى عنها، ولا سيما في قطاعي الرعاية الصحية والأغذية، وأشرنَ إلى المستويات العالمية المنخفضة الحالية لإعادة تدوير المواد البلاستيكية، وأعربنَ عن رأي مفاده أن تحسين إدارة نفايات المواد البلاستيكية إلى جانب التغييرات في تصميم وتطبيق المنتجات البلاستيكية ينبغي أن يكون في صميم الصك المقبل. إضافةً إلى ذلك، قال عدة ممثلين إن الصك المقبل ينبغي ألا يتضمن أي قيود على استخراج الوقود الأحفوري أو على المواد التي تستخدم أيضا في المنتجات النهائية غير البلاستيكية. علاوةً على ذلك، حذر أحد الممثلين من فرض أي قيود على البوليمرات البلاستيكية الأولية أو المواد الكيميائية دون إيلاء اعتبار كاف لبدائل مأمونة وميسورة التكلفة لهذه المواد، وقالت ممثلة أخرى إنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تقييد أو تنظيم لإنتاج البوليمرات البلاستيكية، نظرا لأهمية استخدامها في العديد من القطاعات الحيوية.

50- غير أن بعض الممثلين الآخرين أعربوا عن رأي مفاده أنه من الحيوي ألا يغطي الصك النفايات البلاستيكية فحسب بل أيضا إنتاج المواد البلاستيكية، وأن يكون أول اتفاق متعدد الأطراف يتضمن متطلبات ملزمة قانونا ومنسقة عالميا لشفافية المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية والبوليمرات في المواد والمنتجات البلاستيكية، فضلا عن إمكانية تتبع المعلومات في فرادى المواد والمنتجات البلاستيكية عبر كامل دورة المواد البلاستيكية ولجميع أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة، من أجل منع إنتاج المنتجات البلاستيكية الضارة بصحة الإنسان والبيئة.

51- وانتقل العديد من الممثلين إلى وسائل تنفيذ الصك المقبل، فشددوا على أهمية وجود آلية مالية قوية، وعلى أهمية أن يكون الدعم المالي متاحا وكافيا ويمكن التنبؤ به ومستداما. وأعرب عدد من الممثلين عن رأي مفاده أنه ينبغي إنشاء صندوق جديد مخصص متعدد الأطراف. ودعا عدة ممثلين أيضا إلى تقديم الدعم الكافي إلى البلدان النامية من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في ظل ظروف متفق عليها بصورة متبادلة والمساعدة التقنية. ومن الضروري إعطاء الأولوية للعلم والابتكار حتى تتمكن البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأرخبيلية النامية وأقل البلدان نموا، من الاستفادة من الحلول والتكنولوجيا الجديدة. وأعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أن الصك المقبل ينبغي أن ينص على إنشاء هيئة للسياسات العلمية، من أجل دعم إضفاء الطابع الديمقراطي على أفضل المعارف العلمية المتاحة. وأشار عدد من الممثلين أيضا إلى الأثر المدمر للتلوث بالمواد البلاستيكية

العابر للحدود على البلدان النامية الواقعة في اتجاه مجرى النهر على وجه الخصوص، وطلبوا دعما إضافيا، بما في ذلك الدعم المالي، من البلدان الواقعة عكس مجرى النهر في هذا الصدد. وشددت ممثلة على أهمية إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، مثل الشعوب الأصلية والأوساط الأكاديمية والقطاعين العام والخاص، على المستوى الوطني لضمان أخذ آرائهم في الاعتبار عند تنفيذ الصك المقبل. واسترعت ممثلة أخرى الانتباه إلى أهمية ضمان مبدأ التكامل مع الصكوك الأخرى، ولا سيما اتفاقية بازل، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم، وذلك لتجنب ازدواجية الجهود.

52- وقدم عدد من الممثلين تفاصيل عن برامجهم وجهودهم الوطنية الحالية والمخطط لها فيما يتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية.

53- وانتقل عدد من الممثلين إلى العمل في الدورة الحالية، فأعربوا عن تأييدهم لاستخدام مشروع النص المنقح كنقطة انطلاق للمناقشات. وكرر العديد من الممثلات تأكيد الحاجة إلى نهج قائم على توافق الآراء في جميع القرارات المتخذة خلال العملية الحالية، وشدد عدد من الممثلين على ضرورة العمل بطريقة شاملة لتحديد نقاط الالتقاء. وعلى الرغم من أهمية الطموح، فإن القدرات والظروف الوطنية تحتاج دائما إلى أن تؤخذ في الاعتبار. وفيما يتعلق بنص الصك المقبل، أبرز العديد من الممثلين أهمية إدراج تعاريف للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية في الصك المقبل من أجل ضمان التجانس والاتساق في إجراءات الأطراف المقبلة في الصك، وأشار أحد الممثلين إلى أهمية العمل على هذه التعاريف في أقرب وقت ممكن، باستخدام التعاريف المستخدمة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة كنقطة انطلاق. ودعت ممثلة إلى أن تُحدَّد في الدورة الحالية التدابير والقوائم والمرفقات التي سيلزم أن تعتمدها اللجنة في دورتها الخامسة فيما يتعلق بالبوليمرات والمواد الكيميائية الإشكالية.

54- وطلب عدد من الممثلات عدم عقد أكثر من اجتماعين لأفرقة الاتصال في وقت واحد، حتى لا تتضرر الوفود الصغيرة. وقالت ممثلة إنه ينبغي تجنب المناقشات الموازية تماما.

55- وفيما يتعلق باقتراح إنشاء فريق صياغة قانونية، قالت إحدى الممثلات إن من المؤسف أن اقتراح إنشاء مثل هذا الفريق لم يبلغ إلى الأعضاء إلا بعد إقفال باب التسجيل للدورة الحالية، وطلبت أن تناقش اللجنة ولاية الفريق ونطاق عمله ومبادئ عمله أن وتوافق عليها، بما في ذلك النظر في جعل الفريق مفتوح العضوية بطبيعته من أجل ضمان أن تتمكن جميع البلدان من المشاركة الكاملة والفعالة. وقالت إحدى الممثلات إنه على الرغم من أنها ترحب بمناقشة اختصاصات هذا الفريق وتكوينه وطرائق عمله قرب نهاية الدورة الحالية، فإن عمل الفريق ينبغي ألا يبدأ حتى الدورة الخامسة. غير أن ممثلا آخر أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إنشاء الفريق في أسرع وقت ممكن للتمكين من إحراز تقدم.

56- وطلب أحد الممثلين تأييد الأعضاء للاقتراح المقدم من حكومتي رواندا وبيرو بالاشتراك في استضافة المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين في كيغالي، يليه عقد مؤتمر "العمل المبكر" في ليما. وأعرب عدد من الممثلات عن تأييدهن لمناقشة مكان انعقاد المؤتمر الدبلوماسي في الدورة الحالية، لكنهن أشرنَ إلى أن النظر في المواعيد المحتملة للمؤتمر سيكون سابقا لأوانه قبل الدورة الخامسة.

57- وانتقلت إحدى الممثلات أخيرا إلى العمل فيما بين الدورات، فأشارت إلى أهمية إضفاء الطابع الرسمي على هذا العمل، وأعربت ممثلة أخرى عن رأي مفاده أن هذا العمل ينبغي أن يشمل استكمال مقترح بشأن آلية مالية مناسبة للصك المقبل.

58- وفي الجلسة العامة الخامسة، التي عُقدت يوم الاثنين 29 نيسان/أبريل، قالت جولي دابروسين، السكرتيرة البرلمانية لوزير البيئة وتغير المناخ ووزير الطاقة والموارد الطبيعية في كندا، إن الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية جسدت قوة التعاون الدولي الرامي إلى معالجة الأثر المدمر للمواد البلاستيكية على

الاقتصادات والصحة والنظم الإيكولوجية. ولا يمكن تحقيق اتفاق عالمي لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية إلا من خلال الجهود الجماعية. وفي هذا الصدد، أنشأت أوروغواي، وجمهورية كوريا، وفرنسا، وكندا، وكينيا في شباط/فبراير 2024 تحالفاً للبلد المضيف يهدف إلى دعم العملية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف المشترك، مع مراعاة خلفياتها وظروفها المتنوعة.

باء- إنشاء أفرقة الاتصال وعملها

59- أنشأت لجنة التفاوض الحكومية الدولية فريقي اتصال للمضي قدما في وضع الصك باستخدام مشروع النص المنقح الوارد في مرفق الوثيقة UNEP/PP/INC.4/3 كنقطة انطلاق للمفاوضات بشأن النص، على النحو المتفق عليه في دورتها الثالثة. وكُلف فريق الاتصال 1، الذي سيشارك في رئاسته أكسل بورشمان (ألمانيا) وغوين سيسيور (بالاو)، بالنظر في العناصر التي يتناولها الجزآن الأول والثاني من مشروع النص المنقح، بما في ذلك أي مرفقات مقترحة ذات صلة، وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن تبسيط النص. وكلف فريق الاتصال 2، الذي ستشارك في رئاسته كيت لينش (أستراليا) وأوليفر بواشي (غانا)، بالنظر في العناصر التي تم تناولها في الأجزاء من الجزء الثالث إلى الجزء السادس من مشروع النص المنقح، بما في ذلك أي مرفقات مقترحة ذات صلة، وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن تبسيط النص.

60- وقررت اللجنة أيضا أن يقسم عمل فريقي الاتصال مرة أخرى على الأفرقة الفرعية التي أنشئت على النحو التالي: في إطار فريق الاتصال 1، سينظر الفريق الفرعي 1-1 الذي تشارك في تيسيره سارة الخولي (مصر) وجوليوس بيرسي (المملكة المتحدة)، في عناصر الجزء الأول 1 و2 و3 و4 و5، وعنصري الجزء الثاني 12 و13 مكررا؛ وسينظر الفريق الفرعي 1-2، الذي ستشارك في تيسيره ماريا أنجليكا إيكيدا (البرازيل) وإرلينغ دراغيت (النرويج)، في عناصر الجزء الثاني 1 و2 و3 و3 مكررا و4 و4 مكررا و5 و6 و9 (ب) و10 (أ) و13؛ أما الفريق الفرعي 1-3، الذي يشارك في تيسيره أندريس دوكي سوليس (كولومبيا) وعبد الرحمن علي الشهري (المملكة العربية السعودية)، فسينظر في عناصر الجزء الثاني 7 و8 و9 (أ) و10 (ب) و11. وفي إطار فريق الاتصال 2، سينظر الفريق الفرعي 2-1، الذي يشارك في تيسيره أنطونيو ميغيل لويس (البرتغال) وناومي نامارا كاريكاهو (أوغندا)، في عنصري الجزء الثالث 1 و2، وسينظر الفريق الفرعي 2-2، التي تشارك في تيسيره مارين كولينيون (فرنسا) وداني راهديانسياه (إندونيسيا)، في عناصر الجزء الرابع 1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و8 مكررا، وعناصر الجزء الخامس 1 و2 و3 والجزء السادس.

61- واتفقت اللجنة أيضا على أن يستعرض فريقا الاتصال عناصر مشروع النص المنقح في إطار ولاية كل منهما قبل تقسيمهما إلى أفرقة فرعية، وأن تبلغ نتائج عمل الأفرقة الفرعية إلى فريق الاتصال المعني لمواصلة النظر فيها. واتفقت اللجنة كذلك على أن ينجز فريقا الاتصال عملهما في موعد أقصاه نهاية يوم الأحد 28 نيسان/أبريل، بغية إتاحة أي نتائج لعملهما في الوقت المناسب لكي تنظر فيها اللجنة يوم الاثنين 29 نيسان/أبريل. وبناءً على طلبات التوضيح التي قدمها عدد من الأعضاء، قال الرئيس إن الرؤساء المشاركين لفريقي الاتصال سيدعمون وينسقون عمل الميسرين المشاركين، وإن الميسرين المشاركين سيقدمون تقارير دورية عن التقدم المحرز في عمل الأفرقة الفرعية إلى فريق الاتصال الخاص بكل منهم. وقال الرئيس أيضا إن النص الذي أُعِد في الأفرقة الفرعية سيقدَّم لكي ينظر فيه فريقا الاتصال على أساس أن المناقشات والمواقف التي تم التعبير عنها بالفعل لن تتكرر في فريقَي الاتصال. وقال الرئيس إن النهج العام يتمثل في عقد اجتماعين بالتوازي وشدد على أن فريقي الاتصال والأفرقة الفرعية لن تجتمع بالتوازي مع اللجنة.

62- ووفقا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، ستعقد اجتماعات فريقي الاتصال وأي مشاورات غير رسمية باللغة الإنكليزية فقط. وبناء على ذلك، لن تكون هناك ترجمة فورية، وستصدر أي أوراق غير رسمية يُنظر فيها في اجتماعات فريقي الاتصال باللغة الإنكليزية فقط.

63- واستمعت اللجنة، في جلستها العامة الثالثة، التي عقدت يوم الجمعة 26 نيسان/أبريل 2024، إلى تقارير من الرؤساء المشاركين لفريقي الاتصال 1 و2 بشأن التقدم المحرز في هذين الفريقين. وفيما يتعلق بفريق الاتصال 1، قال عدة ممثلين إنه لا ينبغي مناقشة ديباجة مشروع النص قبل الاتفاق على العناصر الأكثر جوهريةً. وقد تباينت الآراء حول العديد من المسائل، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها والجسيمات البلاستيكية الدقيقة المضافة عمدا. كما تم الإعراب عن مجموعة من الآراء حول المسؤولية الممتدة للمنتِج. وشدد عدة ممثلين على أهمية ضمان مواءمة الصك المقترح مع الصكوك والمنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما المنظمة البحرية الدولية. وقد حُددت بعض المجالات للعمل الممكن فيما بين الدورات، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالمنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها والجسيمات البلاستيكية الدقيقة المضافة عمدا، وعناصر المسؤولية الممتدة للمنتِج، ومصادر ومسارات الانبعاثات والإطلاقات. وقد أعرب ممثلون عن قلقهم إزاء ولاية الأفرقة الفرعية، وبشأن إتاحة الوثائق مع إعطاء وقت كاف للإعداد، وبشأن تحديد مواعيد الاجتماعات بطريقة تراعي قدرات الوفود الصغيرة.

64- وفي فريق الاتصال 2، شدد العديد من الممثلين على الحاجة إلى آلية مالية قوية لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية بشكل فعال. وكان هناك أيضا تقارب في الآراء بشأن الحاجة إلى الاعتراف بالظروف الخاصة لمختلف البلدان، وإن كانت الآراء قد تباينت بشأن ما إذا كان ينبغي إدراج هذا الاعتراف في نص الصك. وقد تم تحديد عدة مجالات للعمل المحتمل فيما بين الدورات، بما في ذلك تقييم الخيارات المتاحة للآلية المالية، ودراسة طرائقها وهياكلها الإدارية، وتحديد المصادر المحتملة لتعبئة الموارد، واستكشاف كيفية توجيه الدعم المالي بأقصى قدر من الفعالية.

65- وأعرب العديد من الممثلين عن تقديرهم للعمل الشاق الذي قام به الرؤساء المشاركون والميسرون المشاركون لفريقي الاتصال والأفرقة الفرعية، على التوالي، ورحبوا بروح التعاون التي اتسمت بها اجتماعاتهم.

66- وأعرب بعض الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن تفضيلهم عقد ما يصل إلى ثلاثة اجتماعات لفريقي الاتصال أو الأفرقة الفرعية في وقت واحد، على النحو المقترح في مذكرة السيناريو للدورة الحالية، إدراكا منهم لضيق الوقت المتاح لاختتام المناقشات بشأن مشروع النص المنقح. وأعرب عدة ممثلين آخرين، بمن فيهم بعض ممثلي الأعضاء الذين لديهم وفود صغيرة، عن استعدادهم لدعم هذه الترتيبات على أساس استثنائي، على الرغم مما سيواجهون من صعوبات ناجمة عن ذلك، حيث إنه من الضروري إحراز تقدم كبير في الدورة الحالية. إضافةً إلى ذلك، قال أحد الممثلين، متحدثا باسم مجموعة من البلدان، إنه ينبغي وضع ترتيبات لعقد جلسات طوال الليل عند الاقتضاء من أجل السماح ببلوغ أهداف الدورة الحالية.

67- وأعرب ممثلون آخرون، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن رأي مفاده أنه لا ينبغي عقد أكثر من اجتماعين لفريقي الاتصال أو الأفرقة الفرعية في وقت واحد، وأشار العديد من الممثلين إلى أنه سيكون من المستحيل على الوفود الصغيرة أن تشارك مشاركة كاملة إذا عُقدت ثلاثة اجتماعات بالتوازي، وبالتالي لا يمكن اعتبار العملية شفافة أو شاملة. وقال أحد الممثلين إن القرارات التي يتم التوصل إليها في أحد الاجتماعات قد يتعين بالتالي إعادة النظر فيها في اجتماع آخر، مما يزيد من تأخير عملية التفاوض. وأشار عدد من الممثلين إلى الاتفاق السابق على عدم عقد أكثر من اجتماعين في وقت واحد، مشددين على أنه ليس من المناسب التراجع عما تم الاتفاق عليه. علاوةً على ذلك، كرر العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، الطلب بأن تنتهي الجلسات بحلول الساعة العاشرة مساء كل يوم من أجل إتاحة وقت كاف للممثلين للراحة والاستعداد الكامل والتفاوض بفعالية. وستكون هذه الترتيبات مفيدة بوجه خاص للوفود الصغيرة وللممثلين الذين تعتبر الإنكليزية لغة أقل ألفة بالنسبة لهم والذين يحتاجون بالتالي إلى مزيد من الوقت للنظر في النص الإنكليزي. غير أن عددا من الممثلين أعربوا عن استعدادهم للعمل خلال الجلسات المسائية، ما دام عدد الاجتماعات التي تعقد في وقت واحد لا تتجاوز اجتماعين اثنين.

68- وأشار أحد الممثلين إلى أهمية ضمان عدم كسر الثقة. وأعرب ممثل آخر عن أسفه لأنه على الرغم من أنه ذُكر في مذكرة السيناريو أنه لا يشجع على الإدلاء بالبيانات الوطنية في الجلسة العامة، فقد سمح مع ذلك بإلقاء مثل هذه البيانات، مما قلل من مقدار الوقت المتاح لاجتماعات فريقي الاتصال.

69- وفيما يتعلق بالمناقشات التي دارت في اجتماعات فريقي الاتصال والأفرقة الفرعية، أعرب أحد الممثلين عن تفضيله للمناقشات التي تركز بشكل مباشر أكثر على مشروع نص الصك المقبل نفسه. وأعرب ممثل آخر، مكررا تأكيد الحاجة إلى التمسك بمبدأ النهج القائم على توافق الآراء بشأن المسائل الموضوعية، عن رأي مفاده أنه ينبغي تناول أجزاء النص التي يوجد فيها تقارب في الآراء أولا. وطلب أحد الممثلين إتاحة تقارير فريقي الاتصال والأفرقة الفرعية لجميع الأعضاء كتابةً، وأعرب عن تطلعه إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن عملية التحقق المقترحة للنص الذي ينظر فيه فريق الاتصال 1.

70- وفيما يتعلق باللوجستيات في الدورة الحالية، أشار أحد الممثلين إلى أن مسائل مثل ضعف الاتصال بشبكة تقنية الاتصال اللاسلكي wi-fi وتغيير القاعات قد أعاقت إحراز التقدم، وطلب ممثل آخر أن تبلغ الأمانة الأعضاء مباشرة بأي تغييرات تدخل على الجدول الزمني. وطلب أحد الممثلين مزيدا من الشفافية فيما يتعلق بالإجراء الذي تتبعه الأمانة لتحميل البيانات على الموقع الشبكي فيما يتعلق بفريقي الاتصال والأفرقة الفرعية، في حين شدد ممثل آخر على الحاجة إلى تقديم الأوراق غير الرسمية إلى الأعضاء قبل وقت كاف من كل اجتماع للسماح بالإعداد الكافي.

71- واتفقت اللجنة على عقد اجتماعين فقط في وقت واحد وعلى عدم عقد ثلاثة اجتماعات بالتوازي إلا على أساس استثنائي. وسلط الرئيس الضوء على حقيقة أنه يجب على الميسرين المشاركين للأفرقة الفرعية أن يقدموا تقارير عن التقدم المحرز في عملهم خلال اجتماعات فريق الاتصال الخاص بكل منهم، مما يسمح للمشاركين في تلك الاجتماعات بالبقاء على اطلاع كامل وتقديم مدخلات بشأن عمل الأفرقة الفرعية. علاوةً على ذلك، في الحالات التي تجري فيها مفاوضات بشأن النص، ينبغي ألا يُعقد أكثر من اجتماعين في وقت واحد. وفي الختام، أقر بأن الأعضاء واجهوا مشاكل لوجستية وقال إنه يجري بذل كل جهد ممكن لحل هذه المسائل في أسرع وقت ممكن.

72- وفي الجلسة العامة الخامسة، المعقودة يوم الاثنين 29 نيسان/أبريل، قدم الرؤساء المشاركون لفريقي الاتصال تقارير عن نتائج عمل الفريقين وأفرقتهما الفرعية[1].

73- وأشار الرئيس المشارك لفريق الاتصال 1 إلى أن الفريق استأنف عمله في وقت سابق من ذلك المساء للاستماع إلى تقارير من الأفرقة الفرعية 1-1 و1-2 و1-3 والاتفاق على طريقة المضي قدماً.

74- وكان الفريق الفرعي 1-1 قد اجتمع خمس مرات، وأكمل قراءة كاملة لجميع العناصر، وبدأ مفاوضات بشأن النص، استناداً إلى النص المبسط الذي أقره الرئيسان المشاركان أو الميسران المشاركان، بشأن ثلاثة أحكام: الجزء الأول-2 (الهدف)، والجزء الأول-5 (النطاق)، والجزء الثاني-12 (الانتقال العادل). وقد أكمل الفريق الفرعي الجولة الأولى من المفاوضات بشأن النص المتعلقة بستة من العناصر السبعة التي تقع ضمن اختصاصه. وهو لم يشارك في مفاوضات بشأن النص متعلقة بالجزء الأول-3 (التعاريف) لأنه رأى أن ذلك سابق لأوانه في المرحلة الحالية من العملية. وقد اجتمع الفريق الفرعي 1-2 ثماني مرات، وأكمل أول استعراض للنص المبسط التقني الذي أعده الرئيسان المشاركان للأحكام التي تندرج ضمن ولاية الفريق. وفي تلك الوثيقة، لم تُبسَّط من الناحية الفنية العناصر ثانيا-4، و4 مكررا، و10 (أ)، بما في ذلك الخياران 0 و2. وقد بدأ الفريق جولة ثانية من المناقشات بشأن التفاوض على نص العناصر ثانيا-1 وثانيا-2 وثانيا-3 وثانيا-3 مكررا وثانيا-4 مكررا. ولم ينته التفاوض

(1) يمكن الاطلاع على التقارير النهائية للرؤساء المشاركين لمجموعات الاتصال على النحو التالي: فريق الاتصال 1 https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/45644/INC4_CG1_Cochairs_Report.pdf؛ وفريق الاتصال 2 https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/45643/INC4_CG2_Cochairs_Report.pdf.

القائم على النص بشأن العنصر ثانيا-5 لضيق الوقت. واقتُرح أن تُستأنف المفاوضات المستقبلية بالنظر في هذا البند. وقرر الفريق الفرعي إرجاء النظر في العنصر ثانيا-4 إلى مرحلة لاحقة من المفاوضات. وقد أدرجت المقترحات التي قدمها الأعضاء بشأن النص خلال المفاوضات القائمة على النص بالخط العريض في الوثيقة الختامية. وأعرب بعض الممثلين عن قلقهم من أنه لم تتح لهم الفرصة الكافية لاستعراض النص المتعلق بمحتوى المرفقات المحتملة التي أُدرجت في الورقة غير الرسمية للميسرين المشاركين وتقديم مقترحات بشأنها.

75- واجتمع الفريق الفرعي 1-3 ست مرات، بما في ذلك في جلسة مشتركة مع الفريق الفرعي 1-2 بشأن معدات الصيد. ومنذ الاجتماع الأخير لفريق الاتصال، أعد الميسران المشاركان، بالاشتراك مع الميسرين المشاركين في الفريق الفرعي 1-2، نصاً مبسطاً آخر بشأن معدات الصيد، تم إقراره في الفريق الفرعي 1-3، ويمثل نقطة البداية للمفاوضات القائمة على النص في الفريق الفرعي 1-3، دون المساس بالمواقف المختلفة بشأن وضع هذا النص أو ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك أي حكم من هذا القبيل. ولم تكن المناقشات شاملة لجميع الفقرات الواردة في ذلك النص. وأُدرجت المقترحات التي طرحها الأعضاء أثناء المناقشة في الوثيقة الختامية بالخط العريض. كما أصدر الميسران المشاركان في الفريق الفرعي 1-3 نصا مبسطا آخر بشأن العناصر ثانيا-7 و8 و9 (أ) و10 (ب) و11، وقد أقره الفريق الفرعي كنقطة انطلاق لمزيد من العمل وشرع في مناقشات بشأن ذلك النص. وقد تمكن الفريق الفرعي من إجراء مفاوضات على أساس النص بشأن جميع فقرات العنصر ثانيا-7 والشروع في هذه المفاوضات بالنسبة للعنصر ثانيا-8، التي لم تكتمل. ولم يتمكن الفريق الفرعي من إجراء مفاوضات بشأن النص فيما يتعلق بالعناصر 9 (أ) و10 (ب) و11. وقد وفر النص المبسط الإضافي الذي تمت الموافقة عليه كنقطة انطلاق لمزيد من العمل في الفريق الفرعي 1-3 الأساس للمفاوضات بشأن النص في الفريق الفرعي، والتي انعكست مخرجاتها في الورقة غير الرسمية بشأن نتائج الفريق الفرعي. وقد أُدرجت المقترحات التي أثارها الأعضاء خلال المفاوضات القائمة على النص في الوثيقة الختامية. كما قدم الأعضاء مقترحات بشأن العناصر التي تندرج ضمن ولاية الفريق الفرعي في تقارير مكتوبة، والتي كانت متاحة على بوابة المساهمات الإلكترونية ولكنها لم تنعكس في الوثيقة الختامية.

76- وقال الرئيس المشارك لفريق الاتصال 2 إن الفريق استأنف عمله في وقت سابق من المساء للاستماع إلى تقارير من الفريقين الفرعيين 2-1 و2-2 والاتفاق على طريقة المضي قدماً.

77- وقد اجتمع الفريق الفرعي 2-1 تسع مرات، مع التركيز على مراجعة مفصلة للعنصرين الثالث-1 و2. وأكمل الفريق الفرعي بنجاح القراءة الأولى لجميع الأحكام التي تندرج تحت ولايته. وكان الفريق قد أكمل أيضا التحقق من صحة النص المبسط الذي أعده الميسر المشارك للعنصرين الثالث-1 و2. وأُسندت إلى الميسرين المشاركين مهمة تبسيط العديد من الأحكام الواردة في العنصرين الثالث-1 و2 من أجل زيادة تسهيل التعامل مع الوثيقة، مع السعي قدر الإمكان إلى عدم حذف أي مواقف. وقد أُدمجت الخيارات المختلفة حيثما كان ذلك مناسبا، وأُبقي على النوايا الكامنة وراء جميع المواقف الواردة في النسخة المبسطة للرئيسين المشاركين. وصادق الفريق الفرعي على تبسيط بعض الفقرات في الفرع المتعلق بالتمويل. وبالنسبة للفرع المتعلق ببناء القدرات، وافق الفريق الفرعي على تبسيط جزئي للفقرة الأولى من المنطوق، واتفق الفريق على الإبقاء على النص في صيغته المبسطة التي قدمها الرئيسان المشاركان، لمواصلة المناقشة في مرحلة لاحقة. وقد شارك أعضاء الفريق الفرعي بفعالية من خلال تقديم مقترحات مختلفة لنص إضافي وإعادة هيكلة وإعادة ترتيب الفروع قيد المناقشة. وقد قُدم ما مجموعه 38 مجموعة من التعليقات على وسائل التنفيذ على البوابة الإلكترونية.

78- واجتمع الفريق الفرعي 2-2 خمس مرات للنظر في الأجزاء الرابع والخامس والسادس. وكان الفريق الفرعي قد أكمل قراءة الجزء الرابع المتعلق بجوانب تشمل الخطط الوطنية والامتثال والإبلاغ والتقييم الدوري، والجزء الخامس المتعلق بحوكمة الصك المرتقب. وقد أكمل الفريق التحقق من صحة تبسيط الجزء الرابع، ومن كل سطر من المفاوضات الأولى في الجزء الرابع-1 المتعلق بالخطط الوطنية، وبدأ التفاوض سطراً بسطر في

العنصر الرابع-2 المتعلق بالتنفيذ والامتثال. وقد أُسندت إلى الميسرين المشاركين ولاية إعداد مشروع أولي للجزء السادس من النص المتعلق بالأحكام الختامية، استناداً إلى المواد المعيارية من الاتفاقيات الأخرى والوثيقة UNEP/PP/INC.1/8، وكذلك إلى الورقات المقدمة إلى اللجنة في دورتها الثالثة التي أتيحت على الموقع الشبكي للدورة الحالية كجزء من الورقة غير الرسمية للميسرين المشاركين بشأن نتائج الفريق الفرعي. وأتيح ما مجموعه 59 مجموعة من التعليقات المقدمة على الأجزاء الرابع والخامس والسادس على البوابة الإلكترونية. وخلال الاجتماع الثالث لفريق الاتصال، استمع الفريق إلى تقارير من الفريقين الفرعيين وأكد الاتفاق على الورقتين غير الرسميتين للميسرين المشاركين للفريقين الفرعيين 2-1 و2-2 اللتان ستحالان إلى الجلسة العامة كجزء من نتائج فريق الاتصال 2. ولم تُدرج بعد العديد من الآراء التي أُعرب عنها في اجتماعات الأفرقة الفرعية أثناء الدورة، والتي قُدمت على منصة الوثائق أثناء الدورة، في النص الذي أحاله فريق الاتصال إلى اللجنة. وكان من المأمول فيه أن تكمل اللجنة في دورتها الرابعة المفاوضات، سطراً بسطر، بشأن النص الذي شُرع فيه في الدورة الحالية.

79- وعقب صدور تقارير الرؤساء المشاركين، قررت اللجنة ما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بالتقارير الموجزة الشفوية التي قدمها الرؤساء المشاركون، والتي سترد في تقرير الدورة؛

(ب) أن تحيط علماً أيضاً بالتقارير التي وردت في إطار هذا البند من جدول الأعمال خلال الدورة الرابعة، والتي ستظل متاحة على الموقع الشبكي للدورة؛

(ج) أن تحيط علماً كذلك بالورقات غير الرسمية الخمس المتعلقة بنتائج الأفرقة الفرعية، كما أحالتها أفرقة الاتصال إلى الجلسة العامة، والتي ستتاح على الموقع الشبكي للدورة الرابعة، باللغة الإنكليزية فقط؛

(د) أن تطلب إلى الأمانة أن تصدر وثيقة تجميعية لمشروع النص، مع الاحتفاظ بالعناصر البديلة المقابلة للمرفقات المحتملة على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/3، كوثيقة رسمية لدورتها الخامسة؛

(هـ) أن تطلب أيضا إلى الأمانة أن توحد شكل الوثيقة، وتصوب أي أخطاء مطبعية واضحة فيها، دون إجراء أي تغييرات جوهرية على محتوياتها؛

(و) أن تستخدم الوثيقة التجميعية كنقطة انطلاق لمواصلة المفاوضات في دورتها الخامسة، بهدف استكمال عملها بشأن الصك بحلول نهاية الدورة الخامسة.

جيم- العمل فيما بين الدورات

80- في الجلسة العامة الرابعة، المعقودة يوم الأحد 28 نيسان/أبريل، وبعد مشاورات مع المكتب والوفود وتنسيق وثيق مع الرؤساء المشاركين لفريق الاتصال والميسرين المشاركين للأفرقة الفرعية، عرض الرئيس مقترحه بشأن العمل فيما بين الدورات من أجل التحضير للدورة الخامسة للجنة. واقترح أن تعتمد اللجنة مقرراً في هذا الشأن يوم الاثنين، 29 نيسان/أبريل، حيث ستبتّ اللجنة فيما يلي:

(أ) إنشاء فريق خبراء مخصص مفتوح العضوية لما بين الدورات من أجل وضع تحليل للموارد والوسائل المحتملة التي يمكن تعبئتها لتنفيذ الصك، للنظر فيه في الدورة الخامسة. وسوف يسترشد فريق الخبراء بتقارير الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال 2 المنشأ في الدورة الرابعة، والجزء الثالث، الفرع 1، من مشروع النص المتعلق بوسائل التنفيذ. وسيكون لفريق الخبراء رئيسان مشاركان، وسيكون مفتوحا لمشاركة جميع الأعضاء؛

(ب) إنشاء فريق خبراء مخصص مفتوح العضوية لما بين الدورات من أجل اقتراح معايير بشأن المنتجات والمواد الكيميائية المثيرة للقلق ومسائل تصميم المنتجات ذات الصلة، من أجل النظر فيها في الدورة الخامسة. وسوف يسترشد فريق الخبراء بتقارير الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال 1 المنشأ في الدورة الرابعة،

وبالفروع ذات الصلة من مشروع النص الذي وضع في الدورة الحالية. وسيكون لفريق الخبراء رئيسان مشاركان، وسيكون مفتوحا لمشاركة جميع الأعضاء؛

(ج) أن يبدأ فريقا الخبراء عملهما بالوسائل الإلكترونية بعد اختتام الدورة الرابعة. وبالإضافة إلى ذلك، ستطلب اللجنة إلى الأمانة أن تنظم، رهناً بتوافر الموارد المالية، اجتماعا واحدا بالحضور الشخصي لكل فريق من فريقي الخبراء خلال فترة ما بين الدورات التي تسبق الدورة الخامسة.

81- وأخذ العديد من الممثلين، الذين تحدث العديد منهم باسم مجموعات من البلدان، الكلمة للإعراب عن آرائهم بشأن اقتراح الرئيس للعمل فيما بين الدورات. ورحب بالاقتراح العديد من الممثلين، الذين تحدث العديد منهم باسم مجموعات من البلدان. ووصف عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، الاقتراح بأنه متوازن فيما يتعلق بالمواضيع الرئيسية التي تتطلب خبرة.

82- وأشارت إحدى الممثلات، متحدثة نيابة عن مجموعة من البلدان، إلى أن اقتراح الرئيس يفتقد عنصراً مهماً، وقدمت طلباً لتناول البوليمرات البلاستيكية الأولية أيضاً خلال فترة ما بين الدورات. ومن ثم، اقترحت أن تطلب اللجنة من الأمانة طلب الحصول على مدخلات علمية وتقنية من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بشأن خط الأساس والمستويات المستدامة لإنتاج واستهلاك البوليمرات البلاستيكية الأولية، بما في ذلك المعلومات عن الواردات والصادرات، وتجميعها إن توافرت، وأن تطلب إلى الرئيس عقد اجتماع لفريق عامل مفتوح العضوية، بالحضور الشخصي أو في شكل هجين، من أجل النظر في الجوانب التقنية المتعلقة بجميع الخيارات الخاصة بالبوليمرات البلاستيكية الأولية. وقد حظي اقتراحها في وقت لاحق بتأييد عدد كبير من الممثلين، بمن فيهم اثنان تحدثا باسم مجموعتين من البلدان. وشدد عدد من الذين تحدثوا تأييداً للاقتراح على أهمية معالجة موضوع الإنتاج، إذ أشار العديد منهم إلى أن ولاية اللجنة، كما وردت في قرار جمعية البيئة 14/5، تتمثل في معالجة دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية. وأقر أحدهم بالطبيعة الحساسة للموضوع، لكنه أشار إلى أن من شأن المعلومات الناتجة عن العمل فيما بين الدورات أن تيسر مناقشات اللجنة في دورتها الخامسة.

83- وفيما يتعلق بفريق الخبراء المقترح المعني بالموارد ووسائل التنفيذ، دعا العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلان تحدثا باسم مجموعتين من البلدان، إلى التركيز على الآلية المالية، التي قالوا إنها أساسية للتنفيذ الفعال للمعاهدة المستقبلية. ووافق عدد من الممثلين الآخرين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، على التركيز على الآلية المالية شريطة أن يتم أيضاً تناول الجوانب الثلاثة الأخرى لوسائل التنفيذ، وهي مواءمة التدفقات المالية، وتحفيز التمويل، وتعزيز شفافية الموارد.

84- وفيما يتعلق بفريق الخبراء المقترح المعني بمعايير المنتجات والمواد الكيميائية المثيرة للقلق ومسائل تصميم المنتجات ذات الصلة، اقترح أحد الممثلين الذي تحدث باسم مجموعة من البلدان أن يتألف نطاق عمل الفريق على وجه التحديد من معالجة معايير تحديد وإدراج المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق؛ ومعايير تحديد وإدراج المنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها؛ ومعايير الإعفاءات التي تنطبق على المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق، والمواد البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها، والتطبيقات الخاصة بقطاعات محددة المشمولة حالياً في إطار الأحكام المقترحة بشأن النطاق؛ وتصميم المنتجات وأدائها، بما في ذلك معايير ونُهج تعزيز الدورانية؛ والشفافية والتتبع والرصد والمراقبة والتمكين، لا سيما تتبع المواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج المواد البلاستيكية، والنهج والمتطلبات الدنيا للإفصاح عن المعلومات؛ وتعريف المصطلحات الرئيسية. وأعرب العديد من الممثلين عن دعمهم لمختلف العناصر المقترحة، ولا سيما تلك التي تتناول المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق، والمنتجات البلاستيكية الإشكالية التي يمكن تجنبها وتصميم المنتجات. وطلب عدة ممثلين أن يشمل العمل بشأن المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق والمنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها وضع قوائم أولية.

85- وطلب عدة ممثلين إضافة التنوع البيولوجي إلى نطاق العمل فيما بين الدورات، بما يتماشى مع نهج الصحة الواحدة، واقترح العديد من الممثلين الآخرين إدارة النفايات كموضوع للنظر فيه. وطلب أحد الممثلين أن

يغطي العمل أيضاً الكوارث، بينما اقترح ممثل آخر توسيع نطاق الولاية لتشمل معايير بشأن الاستثناءات، مثل المواد البلاستيكية المستخدمة في الطب والبحث العلمي.

86- وفيما يتعلق بالاعتبارات العامة للعمل فيما بين الدورات، شدد العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، على ضرورة ألا يكون هناك تفاوض على النصوص خلال الاجتماعات التي تعقد في فترة ما بين الدورات. وحدد العديد منهم أن العمل يجب أن يتجنب المسائل الخلافية، وأن يستند إلى توافق الآراء، مع إعطاء الجميع فرصة للتعبير عن آرائهم من أجل بناء توافق في الآراء. وتحدّث آخرون عن أهمية الشفافية والحيادية والشمولية، إذ أشار العديد منهم إلى أن الرؤساء المشاركين المشرفين على العمل يجب أن يكونوا محايدين وموضوعيين وأن يضعوا في اعتبارهم مصالح جميع الأطراف. وأكد عدد من الممثلين على أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن النظام الداخلي واعتماده، وشدد أحدهم على ضرورة القيام بذلك قبل التفاوض على النص النهائي في الدورة الخامسة للجنة. وطالب بعض الممثلين بإدخال تعديل يحدد أن الغرض من العمل فيما بين الدورات يتمثل في تقديم توصيات لمواصلة تطوير مشروع نص الصك، وقال أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إنه سيكون من المهم الإشارة إلى الكيفية التي ستتناول بها اللجنة في دورتها الخامسة نتائج العمل فيما بين الدورات.

87- وطلب أحد الممثلين أن تُوجه الدعوة إلى المراقبين من أجل المشاركة في العمل فيما بين الدورات، مشيراً إلى أن الخبراء غالباً ما يكونون ممثلين للمجتمع المدني لا ممثلين للحكومات. وقد ردد طلبه العديد من الممثلين الآخرين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، قال إنه يفضل ضم خبراء ذوي خبرات تقنية محددة.

88- وطلب أحد الممثلين أن تعمل مجموعتا الخبراء المقترحتان بالتوازي بغية إتاحة إجراء مشاورات بشأن المواضيع المترابطة.

89- وقال الرئيس إنه سينتهز الفرصة للتفكير في التعليقات التي أبداها الأعضاء وسيقدم اقتراحا نهائيا ردا على المسائل التي أثيرت، يوم الاثنين 29 نيسان/أبريل.

90- وفي الجلسة العامة الخامسة، المعقودة يوم الاثنين 29 نيسان/أبريل، قدم الرئيس مقترحا منقحا للعمل فيما بين الدورات لتنظر فيه اللجنة. ومرة أخرى، أخذ العديد من الممثلين، تحدث خمسة منهم باسم مجموعات من البلدان، الكلمة للإعراب عن آرائهم بشأن الاقتراح. وأعرب عدد من الممثلين عن خيبة أملهم لأن المقترح المنقح لم يتضمن الجوانب التي طلبوها أو أيدوها خلال الجلسة العامة الرابعة، واقترح بعضهم إجراء المزيد من التعديلات النصية، بينما كرر آخرون التعليقات والطلبات التي قدموها خلال المناقشة السابقة بشأن هذه المسألة.

91- وعقب المناقشات غير الرسمية التي دارت على هامش الاجتماع، قررت اللجنة ما يلي:

(أ) أن تنشئ فريق خبراء مخصص مفتوح العضوية لما بين الدورات بهدف وضع تحليل للموارد والوسائل المحتملة التي يمكن تعبئتها لتنفيذ أهداف الصك، بما في ذلك خيارات إنشاء آلية مالية، ومواءمة التدفقات المالية وتحفيز التمويل، لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الخامسة. وسينطلق فريق الخبراء من تقارير الرؤساء المشاركين لفريق الاتصال 2، الذي أنشئ في الدورة الرابعة، ومشروع النص المتعلق بوسائل التنفيذ الوارد في الفرع 1 من الجزء الثالث من الوثيقة التجميعية لمشروع النص. وسيكون فريق الخبراء مفتوحا لمشاركة جميع الأعضاء. وسيشارك في رئاسة أعمال فريق الخبراء كيت لينش (أستراليا) وأوليفر بواشي (غانا)؛

(ب) أن تنشئ فريق خبراء مخصص مفتوح العضوية لما بين الدورات بهدف تحديد وتحليل النهج القائمة على المعايير والنهج غير القائمة على المعايير فيما يتعلق بالمنتجات البلاستيكية والمواد الكيميائية المثيرة للقلق في المنتجات البلاستيكية، وتصميم المنتجات، مع التركيز على قابلية المنتجات البلاستيكية لإعادة التدوير وإعادة الاستخدام، مع مراعاة استخداماتها وتطبيقاتها، لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الخامسة. وسوف يسترشد فريق الخبراء بتقارير الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال 1 المنشأ في الدورة الرابعة للجنة، والوثيقة التجميعية

لمشروع النص. وسيكون فريق الخبراء مفتوحا لمشاركة جميع الأعضاء. وسيشترك في رئاسة أعمال فريق الخبراء أكسل بورشمان (ألمانيا) ولؤي المختار (العراق) وغوين سيسيور (بالاو)؛

(ج) أن تطلب إلى فريقي الخبراء أن يشرعا في عملهما باستخدام الوسائل الإلكترونية، عقب اختتام الدورة الرابعة للجنة، وأن يطلبا إلى الأمانة تقديم الدعم لتنظيم عملهما؛

(د) أن تطلب إلى الأمانة أن تنظم، رهناً بتوافر الموارد المالية، اجتماعاً بالحضور الشخصي لفريقي الخبراء خلال فترة ما بين الدورات قبل الدورة الخامسة للجنة؛

(هـ) أن تطلب أيضاً إلى الأمانة أن تدعو، بالتشاور مع الرئيس، أشخاصا مختارين من الخبراء التقنيين من أجل المساعدة في إثراء عمل فريقي الخبراء؛

(و) ألّا تخل نتائج عمل الفريقين بالمواقف الوطنية للأعضاء ونتائج المفاوضات التي تجريها اللجنة.

92- ويرد المقرر في مرفق هذا التقرير دون تحرير رسمي.

دال- فريق الصياغة القانونية

93- قررت اللجنة في جلستها العامة الخامسة، المعقودة في 29 نيسان/أبريل، ما يلي:

(أ) أن تنشئ فريق صياغة قانونية مفتوح العضوية من أجل إجراء مراجعة قانونية لأي عنصر من عناصر مشروع النص المحال إليها من اللجنة بهدف ضمان صياغة النص بطريقة سليمة من الناحية القانونية وتقديم توصيات بشأن الصياغة إلى اللجنة للنظر فيها. ولن ينظر فريق الصياغة القانونية، في إطار عمله، في مسائل السياسة العامة، وستحال إلى اللجنة أي مسائل تتعلق بالسياسة العامة قد يحددها أثناء عمله؛

(ب) أن يتألف فريق الصياغة القانونية المفتوح العضوية، الذي سيبدأ عمله في الدورة الخامسة، من خبراء قانونيين من الأعضاء؛

(ج) أن توجه الدعوة إلى أي عضو يرغب في ذلك إلى إبلاغ الأمانة، بحلول 15 آب/أغسطس 2024، بمعلومات عن خبيره القانوني، والتي سيتم إتاحتها على الموقع الشبكي؛

(د) أن يعقد الرئيسان المشاركان اجتماعات فريق الصياغة القانونية أثناء الدورة الخامسة كلما دعت الحاجة إلى ذلك؛

(هـ) أن تعين اللجنة، في دورتها الخامسة، الرئيسين المشاركين لفريق الصياغة القانونية، بناء على اقتراح من الرئيس.

سادساً- مسائل أخرى

94- لم تُثر أي مسائل أخرى.

سابعاً- اعتماد التقرير

95- اعتمدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية التقرير على أساس المسودة التي عُممت على أن يُعهد بوضع التقرير في صيغته النهائية إلى المقررة، بالعمل مع الأمانة.

ثامناً- اختتام الدورة

96- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أُعلِن اختتام الدورة في الساعة 03:15 من يوم الثلاثاء 30 نيسان/أبريل 2024.

المرفق*

المقرر 1/4: العمل فيما بين الدورات

1- تقرر اللجنة أن تنشئ فريق خبراء مخصص مفتوح العضوية لما بين الدورات بهدف وضع تحليل للمصادر والوسائل المحتملة التي يمكن تعبئتها لتنفيذ أهداف الصك، بما في ذلك خيارات إنشاء آلية مالية، ومواءمة التدفقات المالية وتحفيز التمويل، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الخامسة.

2- وسينطلق فريق الخبراء من تقارير الرؤساء المشاركين لفريق الاتصال 2، الذي أنشئ في الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، ومشروع النص المتعلق بوسائل التنفيذ (الفرع 1 من الجزء الثالث) الوارد في الوثيقة التجميعية لمشروع النص. وسيكون فريق الخبراء مفتوحا لمشاركة جميع الأعضاء.

3- وتوافق اللجنة أن يشترك في رئاسة أعمال فريق الخبراء **السيدة كيت لينش من أستراليا والسيد أوليفر بواشي من غانا.**

4- وتقرر اللجنة أيضا أن تنشئ فريق خبراء مخصص مفتوح العضوية لما بين الدورات بهدف تحديد وتحليل النهج القائمة على المعايير والنهج غير القائمة على المعايير فيما يتعلق بالمنتجات البلاستيكية والمواد الكيميائية المثيرة للقلق في المنتجات البلاستيكية، وتصميم المنتجات، مع التركيز على قابلية المنتجات البلاستيكية لإعادة التدوير وإعادة الاستخدام، مع مراعاة استخداماتها وتطبيقاتها، لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الخامسة.

5- وسوف يسترشد فريق الخبراء بتقارير الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال 1 المنشأ في الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، وبالوثيقة التجميعية لمشروع النص. وسيكون فريق الخبراء مفتوحا لمشاركة جميع الأعضاء.

6- وتوافق اللجنة على أن يشترك في رئاسة أعمال فريق الخبراء **السيد أكسل بورشمان من ألمانيا، والسيدة غوين سيسيور من بالاو، والسيد لؤي المختار من العراق.**

7- وتطلب اللجنة إلى فريقي الخبراء أن يشرعا في عملهما باستخدام الوسائل الإلكترونية، عقب اختتام الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، وأن يطلبا الدعم إلى الأمانة لتنظيم عملهما.

8- وتطلب اللجنة أيضا إلى الأمانة أن تنظم، رهناً بتوافر الموارد المالية، اجتماعاً بالحضور الشخصي لفريقي الخبراء خلال فترة ما بين الدورات قبل الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

9- وتطلب اللجنة كذلك إلى الأمانة أن تدعو، بالتشاور مع الرئيس، أشخاصا مختارين من الخبراء التقنيين من أجل المساعدة في إثراء عمل فريقي الخبراء.

10- ألّا تخل النتائج الصادرة عن الفريقين بالمواقف الوطنية للأطراف ونتائج المفاوضات التي تجريها اللجنة.

---

* يُعرض هذا المرفق دون تحرير رسمي.